العرب
الأحد 2020/08/30
السنة 43 العدد 11805

«خطوط حمراء فرنسية» تحسبا لتحرك تركي ضد اليونان

أنقرة تُقابل الإنذارات الأوروبية بالتصعيد بعد اعتراض مقاتلات يونانية

حدد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خطوطا حمراء لتركيا في شرق المتوسط في خطوة يرى مراقبون أنها تستبق أي هجوم تركي محتمل على اليونان لاسيما بعد تشبث أنقرة بالتصعيد مع أثينا رغم الإنذارات الأوروبية.

باريس – بعد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي الذي وضع خطوطا حمراء لتركيا في ليبيا، جاء الدور هذه المرة على الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي توعد أنقرة في فصل جديد من فصول الصراع بين البلدين لكن هذه المرة بسبب أنشطة تركيا التوسعية في شرق المتوسط.

والجمعة، قال ماكرون إنه اتخذ موقفا صارما هذا الصيف في ما يتعلق بأفعال تركيا في شرق البحر المتوسط بغرض وضع خطوط حمراء، لأن أنقرة تحترم الأفعال وليس الأقوال، في إشارة صريحة إلى إمكانية دخول البلدين العضوين في حلف شمال الأطلسي (الناتو) في صدام بسبب أطماع تركيا المتزايدة في المتوسط.

ودعا ماكرون الاتحاد الأوروبي إلى إبداء التضامن مع اليونان وقبرص في الخلاف حول احتياطيات الغاز الطبيعي قبالة قبرص وامتداد الجرف القاري لكل منهما، كما ضغط من أجل فرض المزيد من العقوبات على مستوى الاتحاد الأوروبي، على الرغم من وجود انقسامات داخل التكتل بشأن تلك القضية.

وقال ماكرون في مؤتمر صحافي "عندما يتعلق الأمر بالسيادة في منطقة شرق المتوسط، يجب أن تكون أقوالي متسقة مع الأفعال".

إيمانويل ماكرون

لن نتردد في القيام بما يجب للدفاع عن مصالحنا أمام تركيا

وأضاف "يمكنني أن أبلغكم أن الأتراك لا يدركون ولا يحترمون سوى ذلك... ما فعلته فرنسا هذا الصيف كان مهما: إنها سياسة تتعلق بوضع خط أحمر. لقد طبقتها في سوريا"، في إشارة إلى الغارات الجوية الفرنسية على ما يشتبه بأنها مواقع أسلحة كيميائية في سوريا. وجاء توعد ماكرون بعد أن عززت أنقرة الشكوك التي تحوم حول عزمها التخفيف من حدة التوتر في المنطقة، لاسيما بتجاهلها إنذارات الاتحاد الأوروبي الذي هدد بمعاقبة تركيا مؤخرا.

وفي هذا الصدد، بدأت تركيا السبت مناورات عسكرية جديدة في شرق البحر المتوسط، من المفترض أن تستمر أسبوعين، في مؤشر على استمرار التوتر بين أنقرة وأثينا.

وفي إشعار بحري (نافتكس) نُشر مساء الجمعة، أشارت البحرية التركية إلى أنها ستجري "تدريبات إطلاق نار" في الفترة من 29 أغسطس إلى 11 سبتمبر في منطقة مقابلة لبلدة أنامور في جنوب تركيا، إلى الشمال من جزيرة قبرص.

وكانت أنقرة أعلنت الخميس أن تدريبات إطلاق النار ستجرى يومي الثلاثاء والأربعاء في منطقة تقع إلى الشرق من هذا الموقع. وتجري هذه المناورات العسكرية في سياق التوترات التي تخيم على شرق البحر المتوسط حيث أدى اكتشاف احتياطيات كبيرة من الغاز في السنوات الأخيرة إلى إحياء نزاع إقليمي طويل الأمد بين تركيا من جهة واليونان وقبرص من جهة أخرى.

وأجرت أنقرة وأثينا مناورات متوازية في الأيام الأخيرة، مما أثار مخاوف لدى الدول الأوروبية من اشتباك وشيك بين البلدين.

وانضمت فرنسا الأسبوع الماضي إلى مناورات عسكرية مع إيطاليا واليونان وقبرص في شرق البحر المتوسط وذلك في أعقاب إرسال أنقرة سفينة المسح والتنقيب "أوروتش رئيس" إلى المياه المتنازع عليها هذا الشهر، في خطوة وصفتها أثينا بأنها غير قانونية. أما ألمانيا فاختارت توجها آخر من خلال محاولاتها التوسط في النزاع بين أثينا وأنقرة. وأكد الرئيس الفرنسي أنه كان صارما مع تركيا ولكنه التزم ضبط النفس.

وأضاف الرئيس الفرنسي "لا أرى أن استراتيجية تركيا في السنوات القليلة الماضية تتسق مع استراتيجية دولة حليفة في حلف شمال الأطلسي... وذلك عندما تجد دولة تتعدى على المناطق الاقتصادية الخالصة أو تنتهك سيادة دولتين عضوين في الاتحاد الأوروبي"، واصفا إجراءات تركيا بأنها استفزازية.

وتابع "كيف ستبدو مصداقيتنا في التعامل مع أزمة روسيا البيضاء إذا لم نتخذ خطوة إزاء الهجمات على سيادة الدول الأعضاء؟".

وكدليل على تقلب الوضع والتصعيد المتزايد، قالت وزارة الدفاع التركية، الجمعة، إن طائرات تركية مقاتلة اعترضت ست طائرات يونانية في اليوم السابق لدى اقترابها من منطقة تنتشر فيها سفينة تركية للمسح الزلزالي، ما اضطرها لعودة أدراجها. ونشرُ هذه السفينة التركية في المياه التي تقول اليونان إنها تابعة لها في 10 أغسطس هو بالضبط ما كان وراء التصعيد الحالي.

وهدد الاتحاد الأوروبي الجمعة بفرض عقوبات جديدة على تركيا إذا لم يُسجل تقدم في الحوار بين أنقرة وأثينا.

ورد نائب الرئيس التركي فؤاد أقطاي، السبت، على ذلك بقوله إن "دعوة الاتحاد الأوروبي للحوار من ناحية وإعداده من ناحية ثانية خططا أخرى تعني أنه يراوغ".

وأضاف "نحن نتقن اللغة الدبلوماسية لكن تركيا لن تتردد في القيام بما يجب للدفاع عن مصالحها".

والجمعة، قالت وزارة الخارجية التركية إن العقوبات الأوروبية لن تؤدي إلا إلى "زيادة عزيمة" أنقرة.

صدام وشيك بين تركيا والأوروبيين

الإمارات تلغي مقاطعة إسرائيل

دبي – أصدر رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، السبت، مرسوماً بقانون اتحادي يلغي قانونا صدر عام 1972 بشأن مقاطعة إسرائيل والعقوبات المترتبة عليه، وذلك في أعقاب الإعلان عن معاهدة السلام مع إسرائيل.

وذكرت وكالة أنباء الإمارات الرسمية أن رئيس البلاد أصدر المرسوم في إطار الجهود الرامية إلى توسيع التعاون الاستراتيجي والدبلوماسي والتجاري مع إسرائيل.

وقالت الوكالة إن المرسوم الذي أصدره الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان يأتي "ضمن جهود دولة الإمارات لتوسيع التعاون الدبلوماسي والتجاري مع إسرائيل، ومن خلال وضع خارطة طريق نحو تدشين التعاون المشترك، وصولا إلى علاقات ثنائية من خلال تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الابتكار التكنولوجي".

ويأتي ذلك في الوقت الذي تستعد فيه شركة طيران العال الإسرائيلية لتسيير أول رحلة للطيران المباشر بين مطار بن غوريون في تل أبيب والعاصمة الإماراتية أبوظبي تقل وفدا إسرائيليا وكبار مساعدي الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي توسط في اتفاق لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات في 13 أغسطس.

وقال مسؤول أميركي إن جاريد كوشنر كبير مستشاري ترامب سيكون ضمن المسؤولين الأميركيين على متن رحلة طيران العال التي ستغادر إسرائيل يوم 31 أغسطس الساعة العاشرة صباحا (السابعة بتوقيت غرينتش).

ولا يزال يتعين إجراء مفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والإماراتي حول تفاصيل تتعلق بفتح السفارتين وروابط التجارة والسفر قبل التوقيع الرسمي على الاتفاق.

ولا توجد روابط جوية رسمية بين إسرائيل والإمارات ولم يتضح إن كانت شركة العال ستتمكن من التحليق في أجواء السعودية، التي لا تربطها علاقات رسمية مع إسرائيل، من أجل تقليص زمن الرحلة. وفي مايو، توجهت طائرة تابعة لشركة الاتحاد للطيران الإماراتية إلى تل أبيب لتوصيل إمدادات للفلسطينيين لاستخدامها في مواجهة جائحة فايروس كورونا لتكون أول رحلة تسيرها شركة طيران إماراتية إلى إسرائيل.

والثلاثاء، تلقى ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان اتصالا هاتفيا من وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو ناقشا خلاله "العديد من القضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك، وفي مقدمتها معاهدة السلام بين دولة الإمارات وإسرائيل وآفاق تعزيزها بما يخدم أسس السلام والاستقرار في المنطقة".

قائد الانقلاب رئيسا لمالي بصلاحيات واسعة

باماكو – أكد المجلس العسكري الذي تولى الحكم في مالي أن رئيسه الكولونيل عاصمي غويتا هو رئيس الدولة.

ونشر الخميس في الجريدة الرسمية في مالي "قانون أساسي رقم 1" في هذا المعنى هو بمثابة نص دستوري وفق معدّيه، لكنه أثار التباسا.

ولم يشر الضباط الحاكمون إلى هذا "القانون الأساسي" سواء قبل نشره أو بعده، ولم يردوا على أسئلة الصحافيين عما إذا كانوا يقفون خلفه.

وازداد الالتباس بسبب توقيت نشره، عشية قمة لمجموعة دول غرب أفريقيا التي تحض العسكريين على تسليم السلطة سريعا لمدنيين بعد انقلاب 18 أغسطس.

لكن المتحدث باسم المجلس العسكري الكولونيل إسماعيل واغي أكد مساء الجمعة أن العسكريين هم رعاة هذا القانون، لافتا إلى الفراغ الدستوري القائم في غياب حكومة أو جمعية وطنية.

وصرح للتلفزيون الوطني "لضمان استمرار الدولة، يجب أن يكون هناك رئيس للدولة. هذا القانون يتيح اعتبار رئيس المجلس الوطني رئيسا للدولة، ما يسمح له بضمان استمرار الدولة والتحضير للعملية الانتقالية".

وكان يشير إلى المجلس الوطني لإنقاذ الشعب الذي شكله العسكريون ويشكل القانون الأساسي أساسا قانونيا له. وينص القانون على وجوب أن يؤمن المجلس الوطني الذي يترأسه رئيس المجلس العسكري "استمرار الدولة في انتظار إقامة الهيئات الانتقالية".

وأورد القانون أيضا أن رئيس المجلس الوطني "يتولى مهام رئيس الدولة" و"يجسد الوحدة الوطنية" و"يضمن الاستقلال الوطني ووحدة الأراضي" واحترام الاتفاقيات الدولية، فضلا عن كونه يعين المسؤولين المدنيين والعسكريين الكبار و"يوقع المراسيم" التي يصدرها المجلس ويتلقى أوراق اعتماد السفراء الأجانب.

وكذلك، يمكن منح رئيس المجلس "صلاحيات استثنائية" حين تكون المؤسسات ووحدة الأراضي والوفاء بالالتزامات الدولية "مهددة بشكل خطير وفوري". وكان العسكريون أعلنوا في وقت سابق إرجاء الاجتماع التشاوري الأول الذي كان مقررا السبت مع المنظمات السياسية والمدنية في شأن تسليم مقبل للسلطات.

وأُرجئ الاجتماع إلى موعد يحدد لاحقا "لأسباب ذات طابع تنظيمي".

وكانت حركة الخامس من يونيو (تجمع القوى الوطنية) اعترضت بشدة على عدم دعوتها إلى هذا الاجتماع، علما بأنها قادت طوال أشهر الحركة الاحتجاجية ضد الرئيس إبراهيم أبوبكر كيتا قبل أن يطيح به الجيش في 18 أغسطس.

أعمال عنف في السويد بعد حرق محتجين للقرآن

ستوكهولم – أوقفت السلطات السويدية عشرة أشخاص على الأقل في جنوب البلاد بينما أصيب عدد من عناصر الشرطة بجروح إثر أعمال عنف اندلعت بعدما مُنع سياسي دنماركي مناهض للمسلمين من حضور تجمّع لإحراق نسخة من القرآن، وفق ما أفادت الشرطة السبت.

وألقى المتظاهرون الحجارة على الشرطة وأشعلوا إطارات سيارات في شوارع مالمو ليل الجمعة، مع تصاعد العنف خلال الليل، بحسب ما أفادت الشرطة ووسائل إعلام محلية.

وذكرت صحيفة "إكسبريسن" نقلا عن المتحدث باسم الشرطة ريكارد لوندكفيست أن التظاهرات التي شارك فيها نحو 300 شخص كانت على صلة بحادثة وقعت في وقت سابق من اليوم نفسه حين أحرق محتجون نسخة من القرآن.

وأفاد المتحدث باسم الشرطة باتريك فورس أنه أُفرج عما بين 10 و20 شخصا هم جميع من تم توقيفهم في وقت متأخر الجمعة. وأضاف أن عددا من عناصر الشرطة أصيبوا بجروح طفيفة. وتراجعت حدة العنف صباح السبت.

وقال أحد سكان مالمو عرّف عن نفسه باسم شاهد لشبكة "أس.في.تي" العامة للبث "ما كان ذلك ليحصل لو أنهم لم يحرقوا القرآن".

وجاءت هذه الصدامات بينما كان رامسوس بالودان زعيم حزب "النهج المتشدد" المناهض للهجرة ينوي التوجه إلى مالمو لإلقاء خطاب خلال تجمّع الجمعة.

ولكن السلطات السويدية استبقت وصوله بإعلان منعه من دخول البلاد لسنتين. وتم لاحقا توقيفه قرب مالمو.

وقالت كالي بيرسون المتحدّثة باسم شرطة مدينة مالمو "نشتبه في أنّ (بالودان) سيرتكب مخالفة للقانون في السويد". وأضافت "هناك خطر أيضا أن يُشكّل سلوكه تهديدًا للمجتمع".

ولكن أنصاره نظموا التجمع في كل الأحوال وتم توقيف ستة أشخاص بتهمة إثارة الكراهية العنصرية.

وقال سليم محمد علي الذي يقطن في مالمو منذ أكثر من 20 عاما لـ"أس.في.تي" السبت "الأمر مؤلم. الناس يغضبون وأتفهم ذلك، لكن هناك طرق أخرى للتعبير".

وكتب بالودان على فيسبوك أنّه "تم طرده مع منعه من دخول السويد لمدّة عامين"، مضيفًا "لكنّ المغتصبين والقتلة مرحّب بهم دائمًا!".

ولفت بالودان العام الماضي أنظار وسائل الإعلام عبر إحراقه مصحفا لفه بشريحة لحم خنزير.

أقدم ثلاثة ناشطين في حزب "الخط المتشدد" الدنماركي، الجمعة، على إحراق نسخة من القرآن في مدينة "مالمو" السويدية.

فيما حظرت السلطات السويدية دخول زعيم الحزب السياسي المتطرف راسموس بالودان، إلى أراضيها لمدة عامين. وقام أعضاء الحزب الدنماركي المتطرف بإحراق القرآن في منطقة "روزنغورد" بمالمو، وتم بث عملية الحرق على وسائل التواصل الاجتماعي.

وإثر ذلك توجهت شرطة المدينة إلى المكان، وأبعدت مرتكبي حرق القرآن من المنطقة.

وقال ميكائيل يوكسل، رئيس حزب "الألوان المختلفة" السويدي، إن العنصري بالودان، ورسام الشارع اليميني المتطرف السويدي دان بارك، حاولا على مدار أسبوعين استفزاز المسلمين في مالمو.

وأشار يوكسل إلى أن بالودان طلب تصريحا من الشرطة من أجل إحراق القرآن أثناء أداء المسلمين صلاة الجمعة أمام المسجد.

وأضاف "الشرطة لم تصرح له بذلك لدواع أمنية، وبعدها تقدم هذا العنصري (بالودان) للحصول على التصريح من منطقة أخرى في مالمو، لكن قوبل بالرفض أيضا".

وتابع "وهنا قام الرسام المتطرف دان بارك، بالطعن بقرار الشرطة لدى المحكمة الإدارية التي صادقت بدورها على قرار الشرطة".

وأضاف المسؤول السويدي، أنه إثر تلقيهم رفض السلطات السويدية على منحهم رخصة للقيام بإحراق القرآن، أقدم بالودان على إجراء وقفة غير مرخصة. ويذكر أن مالمو مدينة صناعية تعد 320 ألف نسمة، أكثر من 40 في المئة منهم من أصول أجنبية.

اشتباكات دامية